

وزارة البريد والبرق والهاتف

قرار وزاري

رقم ٩٥/١٩

في شأن قواعد التعويض في حالات فقد أو تلف

أو سرقة مواد البريد العاجل الدولي أو التأخير في تسليمها

- إستناداً إلى قانون الخدمة البريدية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨٠/٢٧ .
وإلى اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة البريدية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٨٠/٢٢ .
وإلى القرار الوزاري رقم ٩١/٧٠ في شأن تحديد رسوم خدمة البريد العاجل الدولي .
وبعد موافقة وزارة المالية والاقتصاد بتاريخ ٢١ فبراير ١٩٩٥ م .
وبناءً على ماتقتضيه المصلحة العامة

تقرر

- مادة (١) : تتحمل وزارة البريد والبرق والهاتف المسؤولية عن فقد أو تلف أو سرقة مواد البريد العاجل الدولي أو التأخير في توزيعها وذلك وفقاً للأحكام الواردة في هذا القرار .
- مادة (٢) : في حالة الفقد أو التلف الكلي أو السرقة تدفع التعويضات التالية إلى المرسل منه :
(أ) ١٠.٨٠٠ عشرة ريالات وثمانمائة بيسة تعادل ١٩٦٠ وحدة من حقوق السحب الخاصة إذا كانت البعثة تحتوي على مستندات .
(ب) ٤٠ أربعون ريالاً تعادل ٧٣٥١ وحدة من حقوق السحب الخاصة إذا كانت البعثة تحتوي على أشياء أخرى .
وبالإضافة إلى التعويض المشار إليه ترد للمرسل منه أجور التخليص .
- مادة (٣) : في حالة التلف الجزئي تحدد الوزارة نسبة التعويض ونسبة ما يرد من أجور التخليص بمراعاة نسبة التلف ، ومدى امكانية الاستفادة من بقية البعثة .
- مادة (٤) : يقتصر التعويض على رد أجور التخليص إلى المرسل منه في حالة التأخير في التوزيع .
- مادة (٥) : تلتزم إدارة بريد المورد بدفع التعويض وأجور التخليص متى ثبت أن الفقد أو التلف أو السرقة أو التأخير في التوزيع كان قد وقع في أراضيها .
ويكون التحقيق الذي تجريه إدارة بريد المصدر هو المرجع في تحديد الإدارة التي تلتزم بدفع التعويض ورد أجور التخليص .
- مادة (٦) : تطبق فيما لم يرد فيه نص في هذا القرار قواعد التعويض التي ترد في وثائق الاتحاد البريدي العالمي ولجنة البريد العربية وقرارات الوزراء المسؤولين عن البريد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على حسب الأحوال .

مادة (٧) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

أحمد بن سويدان البلوشي

وزير البريد والبرق والهاتف

صدر في : ٢٣ شوال ١٤١٥ هـ

الموافق : ٢٥ مارس ١٩٩٥ م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٥٤٨)
الصادرة في ١٩٩٥/٤/١ م

قرار وزاري

رقم ٩٥/٧٢

بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة البريدية

إستناداً إلى قانون الخدمة البريدية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨٠/٢٧ .

وإلى اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة البريدية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٨٠/٢٢

وتعديلاتها .

وإلى المنشور المالي رقم ٨٣/٩ في شأن الرقابة على الإيرادات الحكومية .

وإلى موافقة وزارة المالية والاقتصاد بتاريخ ١٣ ربيع الثاني ١٤١٦ هـ الموافق ١٩٩٥/٩/٩ م .

وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة.

تقرر

مادة (١) : يستبدل بنصي البندين (١٤) و (١٥) من القائمة رقم (٥) المرفقة باللائحة التنفيذية

لقانون الخدمة البريدية المشار إليها النصان الآتيان :

(١٤) (٣) ثلاثة مفاتيح للصندوق الخاص ٦ ريالات .

(١٥) إستبدال قفل الصندوق الخاص مع ثلاثة مفاتيح ٦ ريالات .

مادة (٢) : تصرف المفاتيح الثلاثة الخاصة بقفل الصندوق للمشارك دون إحتفاظ مكتب البريد

بأية نسخة .

مادة (٣) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به إعتباراً من أول يناير ١٩٩٦ م .

أحمد بن سويدان البلوشي

وزير البريد والبرق والهاتف

صدر في : ١١ من جمادى الآخرة ١٤١٦ هـ

الموافق : ٥ من نوفمبر ١٩٩٥ م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٥٦٣)
الصادرة في ١٩٩٥/١١/١٥ م